واقع السياسة العامة في الجزائر- تحديات ورهانات-(2010-2019)

Reality of Public Policy in Algeria - Challenges and Stakes (2010-2019)

د. دالع وهيبة(*)

تاريخ الاستلام: 04/ 03/ 2020 تاريخ القبول: 2020/07/16

ملخص:

ترتبط عملية رسم السياسات العامة في الجزائر بعدة متغيرات سياسية اقتصادية اجتماعية وأمنية، وهو ما جعل منها عملية معقدة خاصة في ظل انتشار الفساد على مستوى منظومة الحكم، وتراجع الأداء الاقتصادي بفعل تدهور أسعار البترول، بالإضافة إلى انتشار التهديدات الأمنية في وقد أدت التغيرات التي عرفتها الجزائر خاصة بعد حراك 22 فيفري 2019 إلى ضرورة وضع آليات فعالة تعمل على رسم سياسة عامة متوازنة تتماشى مع تطلعات المجتمع وتحقق مطالبه بالإصلاح والتغيير.

كلمات مفتاحية: السياسة العامة، صناعة القرار، الإصلاحات، التحديات

Abstract:

In Algeria, the policy - making process is linked to several socio-economic and security political variables, which has made it a complex process, especially the spread of corruption throughout the system of government, and the reduce of economic performance due to the deterioration and we can add the spread of several security threats, the changes that Algeria has known, especially after the movement of 22 February 2019, have led to the necessity of establishing effective mechanisms that work on drawing a balanced policy that is in keeping with the aspirations of society and achieving

Key words: Policy, decision making, reforms, challenges its demands for reform and change.

(*)- أستاذة محاضرة أ بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، البريد الالكتروني : dalaa.wahiba10@gmail.com

مقدمة:

لا يمكننا فهم السياسات العامة في الجزائر دون دراستنا لواقع هذه السياسة من حيث المؤسسات الفاعلة في صناعتها، ومن حيث طبيعة الإصلاحات التي تم اتخاذها لأجل تفعيل هذه السياسة في كافة القطاعات، وذلك لمعرفة مدى فعالية هذه الإصلاحات المنتهجة خاصة في ظل التحديات الراهنة التي عرفت الجزائر فيها حراكا شعبيا حمل مطالب بالتغيير بعد تأزم الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية في البلاد.

ولذلك فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة هي: كيف يتم رسم السياسة العامة في الجزائر، وما مدى نجاح الإصلاحات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا فرضيتين مهمتين:

1-يمكن ان يكون للمؤسسات الرسمية دورا مهما في رسم السياسة العامة في الجزائر.

2- كلما أدخلت إصلاحات عميقة تمس جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كلما فعلت عملية رسم السياسات العامة في الجزائر.

لقد استعنا بنظرية الدور لمعرفة دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة في الجزائر، بالإضافة إلى المقاربة النسقية، لمعرفة طبيعة الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثيرها على عملية رسم السياسة العامة.

أولا: الفواعل المؤثرة في عملية رسم السياسة العامة في الجزائر

تلعب المؤسسات الرسمية ممثلة في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية دورا محوريا في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر، وقد منح الدستور الجزائري سلطات واسعة لهذه المؤسسات في عملية رسم السياسة العامة للدولة[1]، وهو ما جعل عملية تطبيق وصنع السياسة العامة في الجزائر تعكس الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في هذا البلد.

---

[1]- أنظر الباب الأول: تنظيم السلطات في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حسب أخر تعديل له نوفمبر 2008- سلسلة تحت إشراف: د مولود ديدان، ص ص 34-55.

ورغم أهمية تلك المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة، إلا أنه لا يمكن إلغاء دور المجتمع في عملية صنع هذه السياسة لما يحتوي عليه من فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية تعمل من اجل تحقيق مصالحها وتدفع باتجاه تنفيذ مطالبها، لذلك فان دور تلك الفئات والقطاعات يكون بمثابة عامل ضغط ورقابة على مؤسسات النظام السياسي الرسمية، وبالتالي تحفيز تلك المؤسسات من اجل تحقيق أهدافها، فتكون تلك المؤسسات الغير رسمية كالأحزاب وجماعات الضغط جهة الاتصال بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع من خلال العمل على نقل مطالب المجتمع إلى النظام السياسي والسعي نحو تحقيقها من خلال التأثير في عمل المؤسسات الرسمية، ورغم أهمية دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، إلا أن دورها يبقى ثانوي ومحدود في النظام السياسي الجزائري حيث تتميز الحياة السياسية الجزائرية بضعف المشاركة السياسية التي تهدد شرعية النظام القائم منذ عدة عقود بسبب ضعف البرامج الحزبية وعدم تأثيرها في الناخبين نتيجة احتكار الساحة الحزبية من أحزاب السلطة لارتباطها بمؤسسات الدولة سواء فيما يتعلق بالتمويل والقيادات، حتى الأحزاب الجديدة التي نشأت اعتمدت على منطق التقرب إلى السلطة والاستفادة من الولاء لها.

لذلك أصبحت المشاركة السياسية مشاركة موسمية مرتبطة بالمواعيد الانتخابية كما أنها مشاركة محدودة مع ارتفاع نسب المقاطعة وعدم اكتراث المواطنين بالانتخابات، بحيث أصبحت المقاطعة سلوكا معبرا عن وجود أزمة ثقة بين هؤلاء ونظام الحكم[1].

إضافة إلى ذلك ضعف الأداء البرلماني وغياب أدوات فاعلة لتحقيق التوازن بين السلطات وهي سمة بنيوية في الدستور[2]، كما أن ضعف نسيج المجتمع المدني مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة التي تحتكر وتهيمن على السياسة والمجال العام، وتمارس في الوقت نفسه ضغوطا وتضع قيودا على عمل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بالرغم من الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الجزائري.

---

[1] - الحسن عاشي، «ثمن الاستقرار في الجزائر»، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، بيروت،25 أفريل، 2013، ص04.

[2] - محمود حمدي أبو القاسم، «الانتخابات الجزائرية...لماذا تواضعت نتائج الإسلاميين؟»، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، عدد210، جوان 2012، ص65.

حيث لا تزال ظاهرة الفساد السياسي تؤثر على الحياة السياسية في الجزائر بما يجعلها رهينة الحسابات الضيقة للأطراف الفاعلة داخل السلطة، كما أنها تؤثر على العملية السياسية وتجعلها تعيش عدة أزمات منها أزمة الشرعية المتمثلة في غياب الشفافية في العملية الانتخابية، وأزمة الاندماج الوطني الذي يتضح من خلال الانقسام الحاصل في الدولة والمجتمع والذي أنتج واقعا تسيطر فيه بنى قديمة تتغذى من العلاقات الجهوية والعشائرية والعروشية من جهة، ومن جهة أخرى تتسم الدولة بالقطاعية المتمثلة في الانقسام الثقافي والقيمي واللغوي بين مختلف النخب المسيطرة على مؤسساتها وهياكلها الإستراتيجية، فانتشار الفساد على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية يعود إلى سيطرة عدد من البنى التقليدية في المجتمع والتي ساهمت في تكوين نخب فكرية لا تخضع لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة، بل لنزوات فردية ومصالح فئوية ظرفية[1].

ويرجع ذلك إلى عجز النظام في وضع حد لفساد النخبة وتطهير المؤسسات من العناصر الفاسدة، حيث يعكس ترتيب الجزائر وفق مقاييس الفساد وجودة الحكم حالة الفساد المستوطن في البلاد، فقد ظلت الجزائر على امتداد الفترة الزمنية لهذه الدراسة(1999-2014) تحتل المراتب الأخيرة، وبعلامة تنقيط لا تصل إلى ثلاثة نقاط، وهي علامة تفيد بارتفاع حجم الفساد، ووفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2010 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، جاء ترتيب الجزائر في المركز 105 من مجموع 178 دولة شملها إحصاء المنظمة، بحصولها على علامة 2,9[2]، وهي نفس المرتبة التي احتلتها في سنة 2012 [3]، أما في سنة 2013 فقد جاءت الجزائر في المركز 94، ولذلك فإن استمرار ظاهرة الفساد السياسي، يعتبر عائقا أمام أي طريق نحو التنمية السياسية، كما أنها تساهم في إضعاف مؤسسات الدولة داخليا وخارجيا.

---

[1]- محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ، ص ص 26- 27.

[2]- **المرجع نفسه**، ص217.

[3]-الحسن عاشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 02.

وفي ربطنا للواقع السياسي الجزائري بواقع إصلاح السياسات العامة فإنه يمكننا الجزم بأن المبادرات الجزائرية التي تهدف إلى الإصلاح المؤسساتي، بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة داخل الدولة تبقى شكلية، لأن النظام السياسي الجزائري بحد ذاته لا يقوم بإشراك الطبقة السياسية في القرارات ولا يقوم بتفسير المواقف للداخل بحثا عن إجماع داخلي، وهو ما يجعل دور الطبقة السياسية والمعارضة والمجتمع المدني في صناعة السياسة العامة ضعيف جدا، الأمر الذي قد يثير هذه الفواعل في وقت من الأوقات، مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية داخل البلاد، خاصة وأن النظام السياسي الجزائري يوصف بأنه نظام مغلق، يصعب في ظله الحصول على المعلومات اللازمة لفهم عملية صناعة السياسات العامة.

ولذلك يعد مستقبل النظام السياسي غير واضح المعالم ، في مرحة تعرف عديد الاستحقاقات السياسية منها تعديل الدستور، وفي هذا الصدد طرحت الباحثة السويسرية بالمركز الألماني للدراسات الإستراتيجية والدفاعية "إيزابيل وينفرالس "، مجموعة من السيناريوهات في بحثها حول آفاق النظام السياسي القائم حاليا في الجزائر، حيث كان السيناريو الأول حدوث انفتاح سياسي محدود في الجزائر خلال السنوات المقبلة، في محاولة من السلطة الجزائرية لامتصاص آثار الأزمة المالية العالمية التي من المنتظر أن تمس البلاد بفعل تراجع مداخيل النفط، والسيناريو الثاني هو تفكك الوضع العام في البلاد بسبب غياب قوة حزبية أو اجتماعية تؤطر الحياة السياسية في الجزائر، وهو أمر خطير قد يدخل الجزائر في أزمة جديدة كما حدث في التسعينات[1].

أما السيناريو الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع القائم حاليا رغم صعوبة التحكم فيه حتى بعد رحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الحكم، وذلك في ظل غياب قوة منظمة ممتدة في المجتمع قادرة على تغيير الأوضاع، باعتبار أن جذور التسلط في الجزائر مرتبطة بوجود ثقافة سياسية غير ديمقراطية منتشرة لدى الشعب الجزائري مما أخر التحاق الجزائر بالركب الديمقراطي، إضافة إلى أن النظام الجزائري قادر على إيجاد بديل للريع

---

[1]- علي.م، باحثة سويسرية تستشرف مستقبل الجزائر: النظام الجزائري يراهن على انفتاح سياسي لمواجهة الأزمة:

http:/www.djazairess.com/elbilad/2234/27/03/2009.

البترولي للبقاء، كما أنه يتوفر على قدرة كبيرة على التكيف وإعادة إنتاج ذاته معتمدا على الريع والشبكات المعقدة التي يتوفر عليها وخصوصا الأسرة الثورية، وأتباع سياسة القمع تجاه المعارضة، وكذا سياسة الاستقطاب تجاه قوى أخرى في المجتمع وخصوصا الإسلاميين والليبراليين[1].

ولذلك تطرح المرحلة القادمة رهانات عديدة على مستوى النظام السياسي تقتضي القيام بإصلاحات حقيقية تمس كافة مؤسساته لتصحيح العلاقة بين المواطن والدولة، وإعادة بنائها على أساس الثقة المتبادلة، كما سيظل الرهان الأساسي يتركز في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية، وذلك من خلال العمل بالتعددية والتداول السلمي على السلطة، وتوسيع مجال الحريات، والرهان على الحوار والتفاهم كأسلوب حضاري فعال لحل الخلافات الداخلية، وبديل لأي صراع أو نزاع داخلي، عبر بناء ثقافة سياسية ديمقراطية بديلة عن ثقافة الأنظمة التسلطية، وذلك عن طريق تفعيل قنوات التنشئة السياسية في المجتمع.

ولذلك يشكل الواقع السياسي الجزائري بما يتسم به من اختلالات على مستوى الممارسة تحديا كبيرا أمام تفعيل السياسات العامة وجعلها تستجيب للمطالب المجتمعية المتزايدة، لأن ذلك يتطلب إيجاد نظام مؤسساتي فعال قائم على التشاركية في اتخاذ القرار بين مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية خاصة في ظل التحولات السياسية التي تقتضي على الحكومة القيام بإصلاحات جادة لتفعيل سياستها العامة

ثانيا- إصلاح السياسات العامة في الجز ائر- نماذج قطاعية-

1-القطاع الاقتصادي والإجتماعي

تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز لاعتمادها على النفط بشكل أساسي، حيث أن أكبر عائداتها المالية تأتي من الريع الخارجي، حيث يشكل نسبة 98% من الصادرات لكن بالرغم من بعض الإصلاحات ومن الانتعاش النسبي الذي عرفه القطاع الاقتصادي والمرتبط أساسا بارتفاع أسعار البترول، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على الحالة الاجتماعية، فلا تزال نسبة الفقر والبطالة في ارتفاع، حيث بلغت هذه الأخيرة 10 % سنة 2018 أغلبها في

[1]- المرجع نفسه.

أوساط الشباب حسب التقديرات الرسمية، كما تبقى نسبة الدخل الفردي والقدرة الشرائية للمواطن في مستويات متدنية مما أدى إلى حدوث اضطرابات داخل البلاد مست مختلف القطاعات وكانت من الدوافع الأساسية لحراك 22 فيفري 2019، ويمكن إرجاع فشل الإصلاحات السابقة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري التي تعاني من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات خارج المحروقات، والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية، وعدم قابلية تحويل الدينار، كما أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية مما يؤثر سلبا على السياسات الاقتصادية المنتهجة، وأوجد عبئا اقتصاديا غير متوقعا على خزينة الدولة بسبب الرفع من دعم المواد الأساسية، وتوازى هذا الأمر مع بروز مطالب اجتماعية مست قطاعات عدة لرفع الأجور ومراجعة نظام التعويضات[1].

ويضاف إلى هذه الأعباء مشكلة الفساد التي تمس مخالف القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة الذي تصنفه منظمة الشفافية الدولية ضمن القطاعات الأكثر فسادا، والدليل على ذلك فضائح الفساد التي مست الشركة الوطنية للنفط سوناطراك .عصب الاقتصاد الجزائري ،. وذلك من خلال مجموعة من الصفقات المشبوهة التي تم فيها استغلال النفوذ من طرف الأطر الكبرى للشركة، فعلى سبيل المثال حصلت الشركة الأمريكية " براون أند روت كوندور" على ما يقل عن 27 عقد مع شركة سوناطراك الجزائرية زادت قيمتها عن 63 مليار دينار، وذلك عبر رشاو قدمت للمسؤولين عن الشركة الجزائرية[2].

وقد فتحت الميزانيات الضخمة التي خصصت لتحقيق الإنعاش الاقتصادي الباب أمام شبكات الفساد وأصحاب النفوذ، بحيث لا يوجد قطاع واحد يخلو من ممارسات الرشوة والتلاعب بالمال العام، وهو ما دفع بعديد المحللين إلى اعتبار أن برنامج الإنعاش الاقتصادي تحول إلى برنامج للنهب والفساد، حيث كشفت نتائج التحقيقات الجزائرية تورط مسؤولين كبار في الدولة في قضايا فساد منها تلقي عمولات من شركات صينية ويابانية وفرنسية واسبانية وايطالية من أجل الظفر بصفقات إنجاز المشاريع الكبرى،

---

[1] .بن زيدان حاج، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، عدد01، جويلية 2002 ، ص28 .

[2] .محمد حليم ليمام، مرجع سيق ذكره ، ص 216.

كالتنقيب على النفط، تراموای الجزائر(الحافلات الكهربائية)، الطريق السيار، بناء السدود[1].

وقد أدى الاعتماد شبه المطلق على الصادرات الطاقوية من المحروقات إلى خلق تحدي اقتصادي حقيقي يهدد الاستقرار السياسي، ويؤثر سلبا على القرار السيادي خاصة في ظل التوقعات بنضوب حتمي لهذه الطاقة الغير متجددة، وطرحت حتمية التوجه نحو الطاقات المتجددة كطاقات بديلة منها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح وغيرها.

وقد ارتبط إصلاح السياسات العامة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع التي كانت تستهدف تحسين الخدمة العمومية في العديد من القطاعات كالصحة والتعليم والسكن وغيرها في المرحلة السابقة بارتفاع أسعار البترول، لكن سرعان ما تم تجميد العديد من المشاريع بعد انخفاض أسعار البترول وهو ما شكل تحدي كبير أمام السلطة الحاكمة

وللخروج من الأزمة الإقتصادية الراهنة يجب تنويع هيكل الإنتاج ، إضافة إلى العمل على تطوير الإنتاج الصناعي والغذائي، كأساس للتخفيف من حدة التبعية التي تعاني منها الجزائر وإحداث نهضة علمية تواكب التطورات التكنولوجية.

وعلى الصعيد الاجتماعي يعتبر عجز الحكومة الجزائرية في حل المشاكل الاجتماعية المتراكمة من بطالة وفقر وتهميش ومحسوبية عائقا أمام تفعيل الجزائر لجبهتها الداخلية الذي يعتبر تماسكها، عاملا أساسيا في نجاح مختلف الإصلاحات ، لان ذلك سيضمن لها الاهتمام والتفرغ شبه التام للمخاطر القادمة من خارج الحدود، أما تنامي الجريمة والعنف الداخلي سيؤدي إلى استنزاف جزء من القدرات الأمنية الجزائرية التي تواجهها تحديات كبرى على رأسها تأمين حدود الجزائر في جميع الجبهات الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية،[2]،

وتظهر الهوة الكبيرة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، حيث ازدادت الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة بفعل عدم العدالة في توزيع الثروة، وهو ما انعكس سلبا على

---

[1] - **المرجع نفسه**،ص ص 214- 215,

[2] - Laurence Aïda Ammour **,** «L'Algerie et les crises régionales: entre velléités hégémoniques et repli sur soi»,**op.cit**,p06

تركيبة المجتمع والعلاقات الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى نقص الاهتمام بالجانب الإنساني على مستوى التكوين والخدمات الاجتماعية في جميع المجالات، فعلى سبيل المثال تعتبر معدلات البطالة جد مرتفعة حيث تصل إلى 21,5% بين صفوف الشباب حسب التقديرات غير الرسمية[1]، في حين تشير التقديرات الرسمية إلى نسبة 10% مثلما سبق الإشارة إليه ، كما أن معظم الوظائف التي تم استخدامها في السنوات الأخيرة غير مستقرة، وأجورها زهيدة لا توفر أي منافع اجتماعية.

وهذه المشاكل الاجتماعية قد تكون دافعا لفئة الشباب في تكوين جماعات إرهابية على غرار ما حدث في بعض مناطق الجنوب الجزائري، بعد إنشاء ما يسمى بـ حركة أبناء الجنوب للعدالة الإسلامية(MFSJI) بزعامة "محمد لمين بوشنب"، وبحسب الحركة فإن مطالبها اجتماعية واقتصادية، وتتهم النظام الجزائري بأنه هو من دفع سكان مناطق الجنوب الكبير الغنية بالبترول والغاز بحمل السلاح لتحقيق مطالبه في العيش الكريم[2].

كما أن مختلف التنظيمات الإرهابية والإجرامية تعمل على استقطاب الشباب العاطلين عن العمل، الذين يشكلون وقودا لها، حيث يظهر الواقع بأن النشاط الإرهابي يتركز بصفة خاصة في المناطق الحدودية الفقيرة والمعزولة، وهو ما يزيد من حجم التحديات المطروحة أمام السياسة الجزائرية في المناطق الجنوبية التي انتفض فيها الشباب مطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية، وتوظيفهم في مختلف المواقع البترولية المتواجدة في مناطقهم، وهو ما يتطلب من الدولة الجزائرية ضرورة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق، وإقامة المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية كالمطارات والطرق وتشجيع السياحة كبديل لحالة العزلة التي يعيشها السكان، بحيث تكون عملية تنمية مناطق الجنوب بديلا عن الأعمال غير الشرعية كالتهريب وتجارة المخدرات، وتشكيل جماعات إرهابية يمكن تحالفها مع مختلف التنظيمات الإرهابية والإجرامية الناشطة على مستوى منطقة الساحل الإفريقي.

2- القطاع الأمني

---

[1]- حسن العياشي، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

[2]- Salim Chena, «l'Algérie et son Sud:quelques enjeux sécuritaires ?»,**op.cit**,p 13

.

تولي الجزائر أهمية كبيرة للجانب العسكري ويظهر ذلك من خلال الميزانية المخصصة لهدا القطاع سنويا، فعلى سبيل المثال رفعت الجزائر ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار لعام 2014 وهي أعلى ميزانية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تشكل 15% من الميزانية العامة للبلاد[1].

ويفرض تزايد حجم التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الجزائري، على المتحكمين في عملية صناعة القرار الجزائري، العمل الجاد على تطوير المنظومة الأمنية، وتحديثها من كل الجوانب اللوجيستيكية والاستعلاماتية والدفاعية، والعمل على تحقيق استقلاليتها بعيدا عن تأثير الدوائر الأجنبية، وذلك عبر اتخاذ جملة من الإجراءات.

أ-ضرورة بناء عقيدة أمنية متكاملة

تملك الجزائر مجموعة من التصورات والمبادئ التي لم تتطور لتصل إلى مستوى العقيدة الأمنية التي تنطلق منها الدول المتطورة لبناء سياساتها الأمنية، وهذه التصورات والمبادئ مرتبطة بعوامل التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا، فالعامل التاريخي يعود إلى التاريخ النضالي للجزائر ضد مختلف الإمبراطوريات التي احتلتها كالرومان والوندال والبيزنطيون، ثم ضد الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة، وهو ما جعل من مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مبادئ ثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية.

كما أن المؤسسة العسكرية الجزائرية لا تزال تؤمن بالمشروعية التاريخية باعتبار أن الجيش الشعبي الوطني انبثق عن جيش التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، وهو الذي كان وراء بناء الدولة الجزائرية ومؤسساتها، كما أنها المؤسسة الحقيقية التي تتحكم في الحياة السياسية عبر جهاز الأمن العسكري التابع لوزارة الدفاع، وهذا الجهاز مكلف بتسيير الحياة السياسية لصالح الجيش[2].

---

[1] - قوي بوحنية، **الجز ائر والإنتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2014، ص 03 - http://studies.aljazeera.net/reports/01/2014/12972843923537.htm

[2]- إبراهيم السعدي، **العقيدة الأمنية الجز ائرية لا تزال تنظر إل القدرات العسكرية على انها أهم مصادر القوة**: http://www.maghress.com/oujdia/6108/04/10/2010.

وقد كان البعد الجغرافي عاملا محددا للأمن الجزائري، فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد، البعد المغاربي والمتوسطي والإفريقي، هذه الأبعاد خلقت تصورات أمنية متنوعة، حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر ومكافحة الإرهاب، وتواجه الجزائر بحكم موقعها الجغرافي مجموعة من التحديات الإقليمية، أبرزها المشكلات الأمنية في الساحل الإفريقي، وقضية الصحراء الغربية، ولذلك ظلت التصورات الأمنية الجزائرية قائمة على تطوير وتجديد الترسانة العسكرية من خلال الحصول على أسلحة متطورة خاصة في إطار سياسة تحقيق التوازن العسكري مع الجارة المغرب، مما يجعلها مضطرة إلى عقد صفقات تسلح نوعية.

إلا أن المشكل المطروح في سياسة التسلح الجزائرية هو ارتباط ميزانية الجزائر المخصصة للدفاع بتقلبات أسعار البترول، وهو ما أثبته تاريخ التسلح في الجزائر، وبما أن الجزائر دولة ريعية باعتبار اقتصادها غير متنوع، فإنها على غرار بقية الدول الريعية تحول جزءا كبيرا من مداخيلها الريعية لتقوية أجهزتها الأمنية وترسانتها العسكرية، وهو ما يتطلب تنويع مصادر الدخل كما سبق وأشرنا، كما أن مبدأ سباق التسلح في المنطقة لا يساهم إلا في تعميق أسباب عدم الاستقرار فيها ويعمق من مشاكل دولها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شكل البعد الإيديولوجي مرتكزا أساسيا في فهم البناء الأمني للسياسة الجزائرية منذ الاستقلال، حيث كانت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار مصدرا لبناء التصورات الأمنية للقادة الجزائريين لثلاثة عقود، وهو ما أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976، 1989، كما أن ثقافة المؤسسة العسكرية مشبعة بثقافة سوفياتية، باعتبار أن أغلب ضباط وقادة الجيش تكونوا في مؤسسات الإتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا، وهو ما جعلهم يؤمنون بلعب دور أكبر في النظام السياسي الجزائري، ومع أحداث 1988 وما نتج عنها من تغييرات سياسية، تم إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها المؤسسة العسكرية، منها القبول بإشراك بعض القوى السياسية في صياغة التوجهات الأمنية للجزائر أبرزها مؤسسة الرئاسة [1].

---

[1] - بورعة علي جهاد،« الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية»، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، 22جانفي 2014.

http:/www.bchaib.net /mas/index ?option=com

وتواجه الجزائر معادلة صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما أثر على فاعلية المبادرات الأمنية الإقليمية، وهو ما يطرح تحديا آخر هو مراجعة العقيدة الأمنية الجزائرية المتعلقة باستعمال قدراتها الهجومية خارج حدودها، وتبني دبلوماسية أمنية وقائية لاحتواء المشاكل والأزمات المحتملة القادمة من داخل وخارج الحدود.

كما يتطلب بناء عقيدة أمنية متكاملة تنويع مصادر القوة، بحيث لا تبقى التصورات الأمنية الجزائرية قائمة على أساس أن القدرات العسكرية هي أهم مصادر القوة، ، كما هو عليه التفكير الأمني الجزائري، وذلك بالاعتماد على النخب العسكرية التي تمثل الجيل الجديد في المؤسسة العسكرية لبناء دور مهني للجيش في علاقته بالدولة والمجتمع، بحيث يصبح متفرغا لمهامه الدفاعية، وبالمقابل تصبح مؤسسة الرئاسة تتمتع باستقلالية كبيرة خلافا على ما كان عليه الأمر في السابق، وهو ما قد يزيد من تماسك النظام السياسي، من خلال إضفاء الشرعية على مؤسساته كخطوة أساسية لبناء الاستقرار الداخلي.

وبالنظر إلى تطور العقائد والاستراتيجيات الأمنية من التصورات التقليدية للقوة التي تقوم على فرضية الجيوش الثقيلة ذات العنصر البشري الكبير، واستبدالها بعقيدة عسكرية تأخذ بعين الاعتبار العامل التكنولوجي كمحدد رئيسي في إدارة الصراع وقيادة الحروب المستقبلية بما فيها الحرب اللاتماثلية التي تخوضها الجزائر مع الجماعات المسلحة، لذلك بات لزاما على القيادة العسكرية إدراك التحولات الراديكالية التي عرفها الفكر العسكري والاستراتيجي والمتزامنة مع تلك التحولات الجيوستراتيجية التي عرفها العالم[1].

ب - تحديث آليات العمل الميداني

توجد محاولات لإحياء النشاط الإرهابي في شمال البلاد من خلال الانطلاق من القواعد الخلفية في الجنوب حيث إمكانية التموين بالأسلحة والذخيرة من خلال تجار الأسلحة في

---

[1] - عبد العزيز لزهر، السياسة الأمنية الجزائرية 1962- 2010، **استراتيجيا - مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية-**، العدد 01، 2014، ص 137.

المنطقة الساحلية، وهناك أكثر من حادث يؤكد هذه الفرضية ناهيك عن أمواج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء وما تسببه من مشاكل اجتماعية كما ذكرنا سالفا، فبالرغم من أن الجزائر تقدم نفسها على أنها الأكثر استقرارا وقوة في محيطها الإقليمي، إلا أنها عجزت عن حماية حدودها من مختلف الهجمات الإرهابية وهو ما يدل على وجود ضعف في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مراقبة وحماية حدودها مع الدول المجاورة.

وبالرغم من أن الجزائر انضمت إلى كافة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب إلا أنها لازالت تعاني من انتشار هذه الظاهرة بشكل مستمر، مما يضع الجزائر أمام تحدي يفرض عليها تطوير إمكانياتها الذاتية للاعتماد عليها مستقبلا في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المصحوبة بضغوطات خارجية، كما أن قرار الحكومة برفع حالة الطوارئ في سنة 2011 لم تكن نتائجه ملموسة، حيث بقي النظام الجزائري يتميز بهيمنة الجيش وأجهزة المخابرات، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات أمنية بين مختلف الفصائل التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة.

كما أن الاضطرابات الأمنية المتزايدة على الحدود الجزائرية جعلت الميزانية المخصصة للدفاع تتضاعف كل سنة، على حساب قطاعات أخرى ذات أهمية في التنمية الشاملة، وهذا ما يؤدي إلى مضاعفة أعباء الدولة، فقد أشارت دراسة أمريكية أن الوضع الأمني المضطرب في الحدود الشرقية والجنوبية الجزائرية منذ عام 2011 كلف خزينة الدولة الجزائرية أكثر من ملياري دولار كنفقات مباشرة، ونفقات أخرى صرفت لرفع ميزانية تسليح وتجهيز الجيش وقوات الأمن[1]، وهو ما يتطلب جهودا أكبر في القضاء النهائي على التهديدات الأمنية، لأنه من غير الممكن أن يظل الجيش الجزائري في حالة تأهب دائمة، ومن المكلف جدا أن تظل الميزانية المخصصة له في ارتفاع، ومن غير المجدي تغليب المقاربة الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنموية.

وبالرغم من دور المؤسسة الأمنية في المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، إلا أنه يجب تحييد المؤسسة العسكرية من التدخل في مختلف السياسات الداخلية، حيث من المفروض أن تلعب هذا الدور المؤسسات والهيئات الاقتصادية، ويرى المختصون أن امتداد القطاع الأمني والعسكري إلى نشاطات أخرى

[1]- http:/www.anp-dz.com/t13209-topic/raport/06/04/2013/pp01-04.

يهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في القطاعات الأخرى، وهو ما يؤكد بقاء المؤسسة العسكرية فاعلا مهما في النظام السياسي الجزائري.

ولذلك سيكون أمام السياسة الأمنية الجزائرية مجموعة من الرهانات أهمها تحقيق الاستقرار الداخلي دون المس بحقوق الأفراد، وتحديث أجهزتها الاستعلاماتية والدفاعية بما يتماشى والتحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية، وفي هذا الإطار يجب تدعيم الجيش الجزائري بالوسائل التكنولوجية المتطورة خاصة فيما يتعلق بالمراقبة الإلكترونية للحدود، والعمل على تطوير الصناعة العسكرية لتقليل التبعية في هذا المجال للدول الأجنبية التي تحتكر أنواعا متطورة من الأسلحة، وتتحكم في عملية التمويل وضبط الأسعار، وهو ما يمنع وصول بعض الأسلحة إلى الجزائر بالرغم من الحاجة الشديدة إليها بحكم الظروف والتحديات التي تواجهها.

خاتمة:

إن نجاح إصلاحات السياسة العامة في الجزائر يرتكز على توفر إرادة سياسية ومؤسسات قوية، بالإضافة إلى تبني مشروع تنموي شامل وفق عملية تشاركية، تلعب فيه جميع الفواعل السياسية والمجتمعية دورا فعالا يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، وفي بناء دولة مدنية حديثة، وقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1- إصلاح منظومة الحكم رهان حقيقي لرسم سياسة فعالة من خلال بناء مؤسسات مستقرة، تعمل على تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات

2- الإهتمام بالقطاع الإقتصادي والإجتماعي عند رسم السياسة العامة لتحقيق التنمية التي ترتكز على تطوير قدرات الفرد ، وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة له من صحة وتعليم وسكن وعمل، وضمان المشاركة الحقيقية والفعالة للمواطنين في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية، وتحقيق العدالة من خلال المساواة وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومكافحة الفساد الذي أثر سلبا على عملية رسم السياسة العامة في الجزائر.

3- ضرورة تقييم السياسات السابقة لمعرفة أهم النقائص والمشكلات التي يجب تجنبها عند رسم السياسة العامة مع دراسة التحديات الجديدة والبحث عن سبل مواجهتها. وعلى ضوء هذه الدراسة إرتأينا تقديم جملة من التوصيات أهمها:

1-يقتضي من الدولة الجزائرية تبني سياسة رشيدة عبر برنامج وطني شامل لكل مناطق وجهات الوطن، ولكل القطاعات، بحيث يعتمد على التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية، بدءا بتطبيق برامج البنى التحتية والمنشآت القاعدية لأنها الآليات الحقيقية لنجاح أي مشروع تنموي جاد، بحيث تفتح آفاقا كبرى للتشغيل، كما تعمل على إعادة التوزيع السكاني المكتظ حاليا في الشمال بشكل متوازن، بحيث يصبح يشمل كل المناطق التي تعرف كثافة سكانية منخفضة كالمناطق الجنوبية، وذلك بعد تنفيذ هذه البرامج، وهو ما سيضمن تواجد الدولة بمختلف مؤسساتها في كافة مناطق الجزائر.

2- تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من الإقتصاد الريعي والتبعية الخارجية، وذلك عبر الإستعانة بالكفاءات الوطنية، والإهتمام بالبحث العلمي لتطوير المؤسسات الإقتصادية.

3- يعتبر البعد الأمني جزءا مهما في السياسة العامة، لذلك يجب على صانع القرار تحديث المنظومة الامنية لأن نجاح أي مشروع تنموي مرتبط بعامل الأمن والاستقرار، فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، كما أن نجاح إصلاحات السياسات العامة في الجزائر يتطلب توفر إرادة سياسية وشعبية للعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، عبر تطوير كل القطاعات.

المراجـع:

1-أبو القاسم، (محمود حمدي) «الانتخابات الجزائرية...لماذا تواضعت نتائج الإسلاميين؟»، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، عدد210، جوان 2012.

2- بن زيدان (حاج)، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، عدد01، جويلية 2002

3-عاشي(الحسن)، «ثمن الاستقرار في الجزائر»، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، بيروت،25 أفريل، 2013.

4-لزهر (عبد العزيز)، السياسة الأمنية الجزائرية 1962- 2010، **استراتيجيا - مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية**-، العدد 01، 2014، ص 137

5-ليمام (محمد حليم)، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011..

6- بوحنية (قوي)، **الجزائر والإنتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2014، ص 03

-http://studies.aljazeera.net/reports/01/2014/12972843923537.htm

7-السعدي(إبراهيم)، **العقيدة الأمنية الجز ائرية لا تزال تنظر إل القدرات العسكرية على انها أهم مصادر القوة**:

http://www.maghress.com/oujdia/6108/04/10/2010.

8 - بورعة (علي جهاد)،« الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية»، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، 22جانفي 2014.

http:/www.bchaib.net /mas/index ?option=com

9-علي. م، **باحثة سويسرية تستشرف مستقبل الجز ائر: النظام الجز ائري يراهن على انفتاح سياسي لمواجهة الأزمة:**

http:/www.djazairess.com/elbilad/2234/27/03/2009.

10-http:/www.anp-dz.co